ويدعو من كل فعل معتل بالواو والياء لثقلها عليها
وتظهر الفتحة في المنقوص حالة النصب والمعتل بالياء
والواو نحو ان القاضي لن يقضي ولن يدعو لفقدها
تنبيه قد مر ان من يقول بتقدير الحركات في المعتل
يرى ان جزمه بحذف الحركة ومن يقل بعدم تقديرها
اي الحركات فيه يرى ان جزمه بحذف آخره والصحيح
جمع بين دعوى تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم
وهو في ذلك مخالف للقولين جميعا ثم اقتصاره على
الحركات يوهم اختصاص التقدير بها وليس كذلك بل
الحروف ايضا بل تقدر كالواو في جمع المذكر السالم
للياء في نحو مسلمي كما مر والنون نحو لن يضربان و
ايضربن ولن تضربن مطلقا وتضربين وانتضربن
ايضربن وصلا نبه عليه في الجامع ومن ذهب الى
ان الاعراب في الاسماء الستة والمثنى والجمع بحركات
مقدرة فيحتاج الى عدها في قسم التقديري **فصل**
في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه
وجزمه يرفع الفعل المضارع خاليا من ناصب
جازم بحرفه نحو يقوم زيد باجماع النحاة واما
قول علي رضي الله عنه محمد يفد نفسه كل
فالجازم فيه مقدر اي لتفد وقول بعضهم

اليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل
من الناصب والجازم عند الفراء وموافقيه وهو
الاصح وما قيل من ان الجازم امر عدمي والرفع و
جودي والعدمي لا يكون علة للوجودي ممنوع بل
هو الاتيان بالمضارع على اول احواله وهذا ليس
بعدمي ولو سلم فلا نسلم انه لا يعمل في الوجودي
بل يعمل فيه لانه هنا علامة كما مر وقيل رافعه
خلوه من محل الاسم وقيل غير ذلك وانما رجح عامل
النصب والجزم على عامل الرفع اذا دخل على الفعل
لكونه قويا اذ هو عامل لفظي وعامل الرفع معنوي
وينصب المضارع بحرف واحد من اربعة يجمعها
لن لملازمتها النصب وهي حرف نفي ونصب و
استقبال ولا دلالة لها على تابيد النفي ولا تاكيده
خلافا للزمخشري في ذلك قال في المفصل هي لتاكيد
نفي المستقبل وفي الانموذج لنفي المستقبل على التابيد
ومحل الخلاف في انها هل تقتضي التابيد دائما
اذا اطلق النفي او قيد بالتابيد ما لم يقيد بغيره
نحو فلن اكلم اليوم انسيا فلا خلاف بينهم في انها
لا تفيده فقد ظهر ان من رد على الزمخشري في قوله
في تابيد النفي ليس على تحقيق في المسئلة نحو لن يخرج